برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩- ١٩٩٨/١٠/٢٢

البرامج القطرية

البند ٧ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/98/7/1
4 September 1998
ORIGINAL: FRENCH

البرنامج القطري لمالي (١٩٩٩ -٢٠٠٢)

الموجز

تصنف مالي ضمن أقل البلدان نموا كما تصنف ضمن فئة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. واحتلت مالي في عام ١٩٩٦ المركز رقم ١٧١ وفقا لمؤشر التنمية البشرية الذي يصدره **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٨٠ دولارا، وبلغ معدل وفيات الأطفال (من سن صفر إلى خمس سنوات)، ٢٣٨ في الألف، كما بلغ معدل الأمن الغذائي الأسري (وفقا لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة) ٧١,٦ (١٩٩٣/١٩٩٥).

أوصى **المجلس التنفيذي** في دورته العادية الثالثة في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧، عند استعراضه لمخطط الإستراتيجية القطرية لمالي، بأن يركز البرنامج القطري لمالي على تعزيز الأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاج، وتوفير مخزونات غذائية على المستوى الوطني ومستوى الأقاليم والقرى، والتركيز على أكثر المجموعات تأثرا بالفقر وانعدام الأمن الغذائي، هذا إلى جانب تعزيز التعاون مع الشركاء الآخرين.

وطبقا لمذكرة الاستراتيجية القطرية لحكومة مالي، فإن البرنامج القطري **لبرنامج الأغذية العالمي** للسنوات الأربع القادمة يتطابق مع دورة البرمجة في صناديق وبرامج **الأمم المتحدة** في مالي. وسيستفيد هذا البرنامج القطري في تنفيذه من التنسيق والفعالية المتمثلة في مساهمة منظمات **الأمم المتحدة** الأخرى، وذلك في إطار **برنامج الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية** الذي تشارك فيه مؤسسات بريتون وودز. وعليه، فإن **البرنامج** سوف يتعاون تعاوناً وثيقا مع **البنك الدولي** و**منظمة اليونيسيف** و**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** و**منظمة اليونسكو**، و**منظمة الأغذية والزراعة**، و**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**، و**منظمة الصحة العالمية**، و**صندوق الأمم المتحدة للسكان**.

يقوم البرنامج القطري على المحاور التالية: التركيز الجغرافي على أربعة أقاليم بدلا عن سبعة أقاليم، التوسع لشمول قطاعات أخرى غير التنمية الريفية، وذلك لتحديد أكثر السكان تضررا من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (المقاصف المدرسية، والمراكز الصحية والاستعداد لحالات الطوارئ)، ووضع نظام أكثر فعالية لإدارة السلع ولرصد التقييم، وتولي أمر نقل السلع حتى تصل إلى المستفيدين ودعم مبادرات المجتمعات المحلية، لاسيما الأفضل أداءً من بينها.

يتطلب البرنامج القطري توفير ٢٩ ٧٨٨ طنا من الأغذية يكون توزيعها كالتالي: ٣٨ في المائة لأنشطة الغذاء مقابل العمل في قطاع الإنتاج الزراعي، والبيئة، والبنيات الأساسية الريفية، والإصحاح، والتدريب، وذلك مراعاة لأولويات الحكومة وبسبب التأثير الدائم لهذه القطاعات على الأمن الغذائي ومكافحة الفقر، ٣٢ في المائة للمقاصف المدرسية، ١٤ في المائة للصحة والتغذية، ١٦ في المائة للأمن الغذائي والاستعداد لمواجهة الكوارث.

والبرنامج القطري لمالي مقدم **للمجلس التنفيذي** لإجازته. يغطي البرنامج القطري الفترة الممتدة من عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ وتبلغ مساهمة مساعدات **البرنامج** في هذه الفترة، رهنا بتوافر الموارد، ١٨,٣ مليون دولار للأنشطة الأساسية، ومن بينها ١٤,٥ مليون دولار تمثل مجموع تكاليف التشغيل المباشرة، إلى جانب مبلغ إضافي يبلغ ٣,٨ مليون دولار عبارة عن تكاليف الدعم المباشر وغير المباشر تبعا لما قرره **المجلس التنفيذي**. ومن بين هذا المبلغ هناك مبلغ ٢,٢ مليون دولار تمت إجازته قبلا في إطار المشروع مالي ٥٩٤١ والمشروع مالي ٥٩٤٢ اللذين سيكونان تحت التنفيذ خلال الفترة التي يغطيها البرنامج القطري، ويجب التصديق بالمبلغ المتبقي وهو ١٦,١ مليون دولار.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها.

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أفريقيا:	محمد زجَّاري	رقم الهاتف: 066513-2201
منسق عمليات مالي:	L. Bjorkman	رقم الهاتف: 066513-2244

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).

التوجه الإستراتيجي: انعدام الأمن الغذائي والفقر

١- قُدم مخطط الإستراتيجية القطرية لمالي (الوثيقة WFP/EB.3/97/6/Add.2) إلى الدورة العادية الثالثة **للمجلس التنفيذي** في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧. وأخذ هذا البرنامج القطري عند إعداده بملاحظات **المجلس** عند استعراض مخطط الإستراتيجية القطرية، لاسيما تلك المتعلقة بتحسين الأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاج وتوفير مخزونات غذائية على كل المستويات، والتركيز على المجموعات والأقاليم الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي المزمن، مضافا إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى الثنائية منها ومتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية.

٢- تم توسيع الأنشطة لتشمل قطاع التعليم الأساسي، والصحة والتغذية، والأمن الغذائي وذلك لزيادة فعاليتها وتأثيرها. وقد تم تركيز الأنشطة جغرافيا على الأقاليم الأربعة التالية: موبتي وغاو وتومبوكتو وكيدال، ولقد تم اختيارها تبعا لمستوى الفقر وانعدام الأمن الغذائي (انظر الملحق الأول). ولقد روعي عند الاختيار استمرارية المشروع ودرجة مشاركة النساء فيه.

٣- يتطابق البرنامج القطري **لبرنامج الأغذية العالمي** في مالي مع السنوات الأربع الأخيرة من مذكرة الإستراتيجية القطرية ١٩٩٨-٢٠٠٢، تلك المذكرة التي وضعتها الحكومة في يوليو/ تموز ١٩٩٧، كما يتطابق مع دورة البرمجة لصناديق وبرامج **الأمم المتحدة** في مالي (**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأغذية العالمي**). ويندرج هذا البرنامج القطري اندراجا تاما في إستراتيجية الحكومة لمكافحة الفقر، كما يندرج أيضا في الخطط والبرامج القطاعية التي وضعتها الحكومة في تشاور وثيق مع شركائها. وهذا البرنامج القطري هو نتاج تشاور وثيق بين **البرنامج** والحكومة وممثلي الجهات المانحة الأساسية، ويستفيد هذا البرنامج من وضع إطار **مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية** (انظر الفقرة ١٢).

تلبية احتياجات الفقراء الجوعى

الأمن الغذائي والفقر وهشاشة الأوضاع

٤- مالي بلد شاسع ليس له منفذ إلى البحر، ويصنف ضمن فئة أقل البلدان نموا، ولقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦، ٢٨٠ دولارا للفرد، وبلغ معدل مؤشر التنمية البشرية ٠,٣١٥، ومعدل الفقر ٦٣ في المائة، ومعدل الأمن الغذائي الأسري (١٩٩٣/١٩٩٥) ٧١,٦ في المائة. ويعيش أكثر من نصف السكان الموزعين على ٧٥ في المائة من أراضي البلاد في حالة انعدام أمن غذائي مزمن على الرغم من الإمكانات الزراعية الكبيرة لذلك البلد، وعلى الرغم من الاكتفاء الذاتي من الأغذية الذي ظل يتعزز منذ عشر سنوات. يعتبر إنتاج الحبوب هو مصدر الغذاء الأساسي ولكنه يتأثر تأثرا كبيرا بتقلبات المناخ، لاسيما غزارة الأمطار وتوزعها تبعا للأقاليم وفصول السنة. ومالي بلد معرض بشكل كبير للكوارث الطبيعية (الجفاف، الجراد، الفيضانات). ويتبين من إحصاءات إنتاج الحبوب في الأقاليم أن هنالك عجزا هيكليا على مستوى البلاد وبخاصة في أقاليم كيدال وغاو وتومبوكتو وبشكل يقل بعض الشيء في إقليم موبتي. إلى جانب أن

التمرد الذي انتشر في هذه الأقاليم في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤ قد ساهم أيضا في إلحاق الضرر بالأمن الغذائي، واضطر أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص للنزوح خارج البلاد، ولقد تم إعادة معظم هؤلاء اللاجئين ويستفيدون حاليا من مساعدات **برنامج الأغذية العالمي** وشركائه الآخرين لمساعدتهم في الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية العادية.

٥- وفقا لنتائج المسح للوضع الاقتصادي الذي قامت به حكومة مالي في عام ١٩٩٤، يتبين أن ٦٩ في المائة من السكان في مالي من الفقراء (ونجد أن نصفهم من الفقراء المعدمين)، وذلك في مقابل ٤١ في المائة في عام ١٩٨٩، أي بنسبة زيادة بلغت ٢٨ في المائة في خمس سنوات. ولقد أبانت دراسات نوعية لتفاقم هذه الظاهرة أن مظاهر النقص الكبرى تتمثل في قطاع الغذاء والصحة. وتقاس درجة فقر السكان عن طريق نسبة ما تنفقه الأسر على الغذاء، ولقد ارتفعت هذه النسبة من ٥٤ في المائة عام ١٩٨٩ إلى ٧٧ في المائة في عام ١٩٩٤ حتى بلغت ٨٣ في المائة في عام ١٩٩٧. في خلال هذه الفترة نفسها، تدهورت الأوضاع التغذوية تدهورا كبيرا، لاسيما لدى النساء الحوامل والأطفال، فقد ارتفع معدل سوء التغذية المزمن (مؤشر الطول بالنسبة للعمر) لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات من ٢٧,١ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٤٠,٩ في المائة في عام ١٩٩٤، وارتفع معدل سوء التغذية الحاد (مؤشر الوزن بالنسبة للعمر) من ٣١ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى ٤٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٤.

٦- يتركز الفقر وفقا لما أبانته دراسات حديثة، في الأوساط الريفية (حيث يعيش ٩٠ في المائة من الفقراء) وتتأثر النساء والأطفال وكبار السن أكثر من غيرهم. ويتفاوت معدل هشاشة الأوضاع بحسب المجموعات الاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم المعرضة للخطر، لاسيما الأقاليم التي يركز **البرنامج** عمله فيها. يصنف في كل عام حوالي ١٠ في المائة من مجموع السكان ضمن فئة أصحاب الأوضاع الهشة بشكل معتدل أو أكثر (انظر الملحق الأول). ومن ناحية عامة، فإن معدل هشاشة الأوضاع منخفض لدى المزارعين في المناطق المروية لانحسار الفيضانات، وهذا المعدل نفسه ضعيف أو طفيف عند المزارعين في مناطق الزراعة المطرية، ويكون هذا المعدل معتدلا لدى المزارعين وصيادي الأسماك ويكون مرتفعا لدى الرعاة.

إستراتيجية الحكومة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي والفقر والكوارث

٧- يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من الأشياء الأساسية التي تهتم بها الحكومة وهو الهدف المنوط بقطاع التنمية الريفية تحقيقه وفقا لما جاء في خطة التنمية الريفية، وفي خطة عمل وزارة التنمية الريفية والمياه اللتين وضعتا وبدأ تنفيذهما في عام ١٩٩٢. وهاتان الخطتان تخضعان الآن لعملية مراجعة بغرض وضع برنامج لدعم القطاع الريفي وبرنامج وطني للبنيات الأساسية الريفية وبرنامج لدعم القطاع المالي الريفي. ولقد وضعت الحكومة إستراتيجية وطنية لتسريع التنمية المستمرة (١٩٩٨-٢٠٠٧) ولقد حددت هذه الإستراتيجية قطاع التنمية الريفية كقطاع له الأولوية لاسيما فيما يتعلق بإنفاق الأموال الحكومية.

٨- ولمواجهة مشكلة انعدام الأمن الغذائي الدائم أو المؤقت وضعت الحكومة والجهات المانحة في عام ١٩٨٢ برنامجا لهيكلة سوق الحبوب، **وبرنامج الأغذية العالمي** هو الأمانة العامة لهذا البرنامج كما يضطلع بمهمة التنسيق مع الجهات المانحة. والهدف الرئيسي من برنامج هيكلة أسواق الحبوب هو تحسين الأمن الغذائي للسكان عن طريق تحرير أسعار الحبوب وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية في إنتاج الأغذية. ولقد ساهم هذا البرنامج في إنشاء نظام للأمن الغذائي يقوم على المكونات التالية: نظام الإنذار المبكر، نظام المعلومات عن الأسواق، المخزون الاحتياطي الوطني، مكتب المنتجات الزراعية لمالي الذي أعيدت هيكلته. ويدخل برنامج هيكلة أسواق الحبوب مرحلته الخامسة (١٩٩٧-١٩٩٩) وتتركز هذه المرحلة على تعزيز الأمن الغذائي واستمرارية هياكل البرنامج.

٩- أكدت الحكومة على الأولوية القصوى التي توليها لمكافحة الفقر لاعتمادها في عام ١٩٩٨ للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، ولقد حددت هذه الإستراتيجية ثمانية محاور لمكافحة الفقر يمكن أن نذكر من بينها الآتي: تشجيع الأنشطة المدرة للدخل والعمل المستقل، والنهوض بالقطاعات الزراعية الغذائية، وتسهيل الحصول على التعليم والتدريب، وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والتغذية وماء الشرب، والإصحاح.

سياسة الحكومة للأمن الغذائي

١٠- تندرج سياسة الحكومة للأمن الغذائي بشكل رئيسي في برنامج هيكلة أسواق الحبوب. يدير مكتب المنتجات الزراعية في مالي المخزون الاحتياطي الوطني البالغ ٠٠٠ ٣٥ طن من الدخن والذرة الرفيعة والذي قامت الجهات المانحة بتمويله عن طريق توزيع الأغذية مجانا أو بيعها أو عن طريق العطاءات وفقا للمعلومات التي يقدمها نظام الإنذار المبكر بعد التشاور مع مصادر أخرى موثوق بها (نظام المعلومات عن الأسواق، ونظام الإنذار المبكر للمجاعات، (والتشخيص الدائم لأوضاع الزراعة)، وما إلى ذلك). ويمثل التشاور المستمر بين الحكومة والجهات المانحة في إطار برنامج هيكلة أسواق الحبوب مناسبة للتنسيق وضمانا لتوافق مختلف أنواع المعونات الغذائية (الطارئة أو المخصصة للمشروعات أو لدعم ميزان مدفوعات الحكومة) مع سياسة الحكومة. ويسمح المخزون الاحتياطي الوطني بمواجهة الأزمات الغذائية المؤقتة في مكان معين، وفي حالة وقوع كارثة كبرى يعتبر استجابة أولية في انتظار وضع خطة للتدخل اللاحق.

التنسيق مع مذكرة الإستراتيجية القطرية وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية

١١- اعتمدت الحكومة في يوليو/ تموز ١٩٩٧ مذكرة الإستراتيجية القطرية التي تضع الإطار لتوجه تدخلات وكالات **منظومة الأمم المتحدة** في مالي في السنوات الخمس القادمة. وتساهم كل وكالة وفقا لأولويات الحكومة ولولايتها واختصاصها، في مكافحة الفقر والتنمية المستمرة في المجالات الخمس التالية:

- حسن الحكم والديمقراطية؛
- تطوير القطاعات الاجتماعية: التعليم، والصحة، والسكان؛
- تطوير القطاعات الإنتاجية: الزراعة، والمناجم، والصناعة؛
- تطوير البنيات الأساسية الرئيسية: النقل، والاتصالات، والطاقة، والإسكان؛
- تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات إدارة الاقتصاد.

١٢- تتواءم أنشطة **برنامج الأغذية العالمي** مع توجه مذكرة الإستراتيجية القطرية التي تغطي السنوات الأربعة الأخيرة. وساهمت صناديق وبرامج **الأمم المتحدة** بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز في وضع إطار **الأمم المتحدة** للمساعدات الإنمائية في مالي ويكمل هذا الإطار مذكرة الإستراتيجية القطرية، ويتيح فرصة تكامل وزيادة فعالية برامج **الأمم المتحدة**.

التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى والمنظمات غير الحكومية

١٣- نسبة للانخفاض الكبير لمؤشرات التنمية البشرية في البلاد، تتركز معظم برامج ومشروعات التنمية لمجموعة الشركاء في مالي على مكافحة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي. يتعزز التنسيق والتعاون بين منظمات المساعدة في كل يوم في مالي خصوصا في وضع وتنفيذ البرامج القطاعية والبرامج المشتركة بين القطاعات (برنامج هيكلة أسواق الحبوب، الخطة العشرية للتعليم، الخطة العشرية لتطوير قطاع الصحة، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر).

١٤- هنالك تعاون وثيق بين **البنك الدولي والبرنامج**، لاسيما في مجالات الأمن الغذائي ومكافحة الفقر عن طريق عدد من المشروعات، منها المشروع الرائد لمساعدة المبادرات القاعدية، ومشروع إدارة الموارد الطبيعية الذي يدعمه أيضا التعاون الحكومي الألماني **وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** وحكومة النرويج، ومشروع الصحة والسكان وإدارة مياه الريف (الذي يشترك في تمويله **الصندوق الأوروبي للتنمية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومنظمة اليونيسيف، والمعهد الألماني للائتمان والتعمير، وصندوق معونات التعاون**، وبلجيكا). ويقوم **المكتب الألماني للتعاون التقني** بدعم من **برنامج الأغذية العالمي** والبرنامج في شمال مالي، بتنفيذ مشروع للتنمية الريفية المتكاملة يربط الطوارئ بالتنمية. منظمة كير شريك أساسي **لبرنامج الأغذية العالمي** في إقليم تومبوكتو في مجال تشييد فصول الدراسة بدعم مالي من التعاون الحكومي الهولندي. وهنالك تعاون بين حكومة هولندا **ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** لإعادة إدماج العائدين في شمال مالي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية. ويشارك **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** بدعم من **البرنامج** في تنفيذ مشروع للأمن الغذائي في إقليم كيدال، بالإضافة إلى مشروع المناطق اللاكستر في منطقة نيافكوني.

تقييم ما أنجزه البرنامج حتى الآن

١٥- تمثل مساعدات **برنامج الأغذية العالمي** التي بدأت في عام ١٩٦٤، ما قيمته ١٨٩ مليون دولار توزيعها كالآتي: ٧٨ في المائة من هذه المساعدات يستغل لمشروعات إنمائية، ١٥ في المائة لعمليات طوارئ و٧ في المائة لعمليات لاجئين ونازحين ممتدة. واستطاع المشروع مالي ٢٢٣١ "التنمية الريفية متعددة الأغراض والموارد الطبيعية" الذي أنجز في خلال عشرين عاما (١٩٧٦-١٩٩٧)، أن يجعل من مبدأ الغذاء مقابل العمل مبدأ مؤسسيا. ومما يدل على اهتمام حكومة مالي بأنشطة **برنامج الأغذية العالمي** أنها قد أنشأت إدارة خاصة لمتابعة أنشطة **برنامج الأغذية العالمي** في وزارة التنمية الريفية في مالي. ولقد ظلت المساعدات التي يقدمها **برنامج الأغذية العالمي** تمثل في خلال أربع سنوات ٣٠ في المائة من إجمالي المعونة الغذائية المقدمة لمالي (٤٠٠ ٦ طن من ما مجموعه ٠٠٠ ٢١ طن، بما في ذلك الأغذية التي موّلتها بعض الجهات المانحة في إطار برنامج هيكلة أسواق الحبوب).

التنمية الريفية

١٦- لقد وردت أنشطة مشروع التنمية الريفية بشكل تفصيلي في مخطط الإستراتيجية القطرية، في الفقرات من ٤١ إلى ٥٤. ومما يجدر الإشارة إليه، أن معظم طلبات المساعدة كانت لتمويل المشروعات الصغيرة (٠٠٠ ٢ في السنة في المتوسط) وكان هذا العدد الكبير من المشروعات الصغيرة يمثل نقطة قوة للمشروع ولكن يمثل، في الوقت نفسه، نقطة ضعف المشروع. فقد ظل المشروع يعمل في سبعة أقاليم من أقاليم البلاد الثمانية، وبالتالي وقع تشتت في الموارد، ويمكن

تجنب هذا التشتت في المستقبل عن طريق التحديد الدقيق للمستفيدين. ولقد لوحظ مظهران من مظاهر القصور في هذا المشروع هما: غياب الإشراف الفني (بسبب ضعف الإمكانات المادية والمالية للأقسام التقنية لدى الحكومة) وثانيهما، في جانب إدارة الموارد على مستوى النظير الوطني.

١٧- أدخلت بعض التدابير التصحيحية في يوليو/ تموز ١٩٩٧ على المشروع مالي ٢٢٣١ - (التوسع الرابع) وعلى مشروع اللاجئين والنازحين الممتد ٥٨٠٤. ولقد كان لهذه التدابير أثر فعال. ويمكننا أن نذكر من بين هذه التدابير التالي: تدريب مختلف فئات موظفي الطرف النظير، لاسيما موظفي الرصد والتقييم؛ لامركزة المكاتب الإقليمية ووضع المزيد من المسؤوليات تحت إشرافها فيما يتعلق بالبرمجة وإدارة الأغذية؛ والاشتراك في إدارة الأغذية بين موظفي **البرنامج** والطرف النظير؛ تطبيق نظام جديد لحساب الحصص أكثر عدلا، ويرتبط بمختلف مراحل تنفيذ النشاط بدلا عن نظام الحصة الموحدة؛ وضع آليات مختلفة للضبط، من بينها وضع نظام دورة المشروع؛ تحديد المشروعات الصغيرة التي تقدم لها المساعدات بشكل منتظم؛ إدخال نظام عقود النقل وتسجيل المركبات التي يديرها **البرنامج**، إلى جانب إدخال نظام أكثر دقة لمتابعة استخدام الأغذية، وذلك عن طريق تقارير شهرية (وليس ربع سنوية) عن حركة الأغذية والتخزين واستخدام الأغذية والجهات المستفيدة والجهات المانحة، وما إلى ذلك. ولقد ألغى **البرنامج** نظام التوزيع من المخازن وصار ينظم إدارة النقل الثانوي للأغذية ولم يعد يرد التكاليف التي كانت تدفعها الحكومة المالية بصعوبة للنقل الثانوي. وأخيرا، قرر **البرنامج** والحكومة تخفيض الدعم المباشر لدعم المشروعات القاعدية الفردية وتشجيع المبادرات التي تتقدم بها المنظمات غير الحكومية والخدمات الحكومية والوكالات الثنائية والوكالات متعددة الأطراف.

١٨- كان اشتراك النساء محدودا بشكل نسبي كما تدل البيانات المتوافرة، كما تأكد ذلك من خلال دراسة أجريت لمعرفة أثر المشروع على المستفيدين. ولمعرفة الدور الحقيقي للنساء، وكان من الضروري إيجاد عناصر جديدة في المشروع وتحديد أنشطة جديدة للغذاء مقابل العمل. والأنشطة التي ترغب النساء في الاشتراك فيها عادة ما تكون أنشطة تجارية أو حرفية صغيرة تتطلب مساعدة في التمويل المباشر. ولذلك قرر **البرنامج** والحكومة في يوليو/ تموز ١٩٩٧ إعطاء الأولوية لبعض الأنشطة التي تشترك فيها النساء بصفة خاصة مثل أنشطة تنظيف الأرض والتدريب (خصوصا في مجالي الإدارة والتدريب المهني) وغرس الأشجار وتثبيت السدود.

الأمن الغذائي، تحرير الأسعار وهيكلة تجارة الحبوب

١٩- يمكننا أن نستنتج من مخطط الإستراتيجية القطرية (الفقرات من ٣٧ إلى ٤٠)، أن **البرنامج** قد لعب دورا أساسيا في برنامج هيكلة أسواق الحبوب وظل مواصلا لهذا الدور وذلك باعتبار أنه جهة مانحة (١٥ في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة)، وهو المسؤول عن التشاور بين الجهات المانحة، وهو شريك في إدارة أموال الطرف النظير. ولقد أثبت برنامج هيكلة أسواق الحبوب فعاليته في حل المشكلات العويصة المتعلقة بتسويق الحبوب بغرض تعزيز الأمن الغذائي. يمثل برنامج هيكلة أسواق الحبوب، باعتباره آلية للتشاور، نقطة مرجعية اليوم. تقوم إضافة هذا البرنامج الحقيقية وفعاليته على العناصر التالية: ربط قيمة المعونة الغذائية بالإنتاج المحلي من الحبوب؛ توافر موارد مهمة يمكن برمجتها وحشدها لدعم القرارات والتدابير التي تتخذ لإصلاح أوضاع السوق ويتفق عليها؛ التشاور والتنسيق المستمرين بين الجهات المانحة؛ الحوار المستمر مع الحكومة لمعرفة البيانات والمعلومات عن الوضع الزراعي والغذائي. ولكن هذا النظام للأمن الغذائي يبدو غير فعَّال في حالة وقوع أزمات غذائية كبرى.

التدخل الممتد لصالح اللاجئين والعائدين الماليين

٢٠- وضع موضع التنفيذ ابتداء من منتصف عام ١٩٩٧ مشروع إقليمي لتدخل ممتد لصالح اللاجئين والعائدين الماليين (مشروع اللاجئين والنازحين الممتد ٥٨٠٤)، ويعتبر هذا المشروع مثالا على الانتقال من حالة الطوارئ إلى التنمية في الإقليم الشمالي للبلاد، واستطاع **البرنامج** من خلال هذا المشروع بفضل التحديد الجغرافي والاستراتيجيات المتبعة، أن يصبح رائدا في شمال مالي وأن يفتح الطريق لتدخلات أخرى من نفس النوع. فقد استطاع أن يستجيب للاحتياجات الغذائية على المدى القصير للعائدين في فترة إعادة توطينهم وإشراكهم في الوقت نفسه في أنشطة التنمية على المدى المتوسط والمدى الطويل وذلك بدعم من شركاء آخرين. هذا المشروع المحدود جغرافيا في أقاليم تومبوكتو وغاو وكيدال وموبتي استفاد من الدروس المستفادة من المشروع ٢٢٣١ (التوسع الرابع)، وهنالك حاجة للمزيد من المشاركة **للبرنامج** في مجال الإدارة والمتابعة وضبط استخدام الأغذية، وتولي بعض المسؤوليات التي تقوم بها الحكومة ويدفع لها **البرنامج** مقابل نفقاتها (تدريب موظفي الطرف النظير، وتكثيف التعاون مع الشركاء الآخرين لتحسين أثر المعونة الغذائية على المستفيدين). إن هذا المشروع يتم تنفيذه إذاً في ظروف حسنة، لاسيما على مستوى الرصد والتقييم ويشارك موظفو الطرف النظير في هذين النشاطين مشاركة كبرى. ولتحقيق ذلك تلقوا تدريبا عن تطبيق دورة المشروعات الجديدة واختيار المشروعات، وحساب المعايير، وتقييم مبسط لأثر المشروع لأنه يتحتم عليهم الإبلاغ عن ذلك شهريا (انظر الفقرات ١٨ و١٩ و٣١).

التوجه الاستراتيجي للبرنامج القطري وتحديد المستفيدين

٢١- على الرغم من توافر إنتاج كاف منذ عدة سنوات، إلا أن وضع الأمن الغذائي يظل وضعا هشا في مالي بسبب حساسية الإنتاج الزراعي لتقلبات المناخ والكوارث الطبيعية والارتفاع الهائل في معدل نمو السكان (٣,٧ في المائة في العام)، وبسبب تفاقم الفقر وسوء التغذية، لاسيما في أوساط المجموعات الضعيفة، وبسبب عودة النازحين في شمال البلاد. وتتدرج أهداف البرنامج القطري بشكل جيد في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر وفي الخطط والبرامج القطاعية التي وضعتها الحكومة بالتشاور مع شركاء آخرين. تساهم مساعدات **برنامج الأغذية العالمي** في تعزيز الأمن الغذائي على المدى القصير والمتوسط والطويل وفي مكافحة الفقر وتطوير الموارد البشرية.

٢٢- ولزيادة تأثير معونة **البرنامج** وضمان متابعتها بشكل أفضل، يغطي البرنامج القطري أكثر الأقاليم فقرا، وهي أقاليم موبتي وتومبوكتي وغاو وكيدال، وتتميز هذه الأقاليم بعجز هيكلي كبير في الحبوب وبمؤشرات تنمية بشرية منخفضة إلى حد كبير (انظر الملحق الأول والخارطة في الملحق الثالث). ويعود حاليا جزء من سكان هذه الأقاليم بعد أن كانوا قد نزحوا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ ولم يستطيعوا تجاوز أثار جفاف ١٩٨٤/١٩٨٥. وسيبذل مجهود خاص لتحديد أكثر المستفيدين حاجةً في المنطقة التي يعمل فيها **البرنامج** ولاسيما النساء، وذلك بالتعاون مع الوزارات الفنية المعنية، والمنقسات الإقليميات للنهوض بالمرأة والشركاء في التنفيذ (انظر الفقرة ١٩).

٢٣- تتيح أنشطة الغذاء مقابل العمل وأنشطة الغذاء مقابل التدريب **لبرنامج الأغذية العالمي** فرصة زيادة الإنتاج الزراعي وضمان استمراريته وتحسين ظروف حياة سكان الريف وتدريب الراشدين، لاسيما النساء. ويمثل دعم قطاع التعليم الأساسي عن طريق المقاصف المدرسية دعما للأطفال في الأوساط الريفية وأوساط البدو والمحرومين، وذلك لزيادة معدل القيد الدراسي من ناحية عامة، وزيادة قيد الفتيات على وجه الخصوص. وتساعد أنشطة الصحة والتغذية النساء

الحوامل والمرضعات والأطفال الذين هم بين سن ستة أشهر وثلاث سنوات، في التردد على المراكز الصحية، وتساهم أيضا في توزيع عنصر غذائي تكميلي. وتقوم أنشطة الأمن الغذائي والاستعداد لمواجهة الكوارث بتمويل الوسائل المخصصة لزيادة قدرات البلاد على مواجهة الأزمات الاقتصادية الكبرى والأنشطة البديلة لتوزيع الأغذية مجانا مثل صوامع الغلال على مستوى القرى أو بنوك الحبوب أو التدخلات عن طريق أنشطة الغذاء مقابل العمل أو الغذاء مقابل التدريب.

٢٤- ولتسهيل الإدارة والمتابعة وحشد المساهمات الإضافية اللازمة يتم تقديم العون في إطار المشروعات الحكومية (مشروع الأمن الغذائي والدخل في إقليم كيدال، بحيرة هورو) والمشروعات التي تشرف عليها منظمات غير حكومية ومنظمات دولية وهيئات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف إلى جانب الخدمات الفنية في الدولة (إدارة المياه والغابات للتشجير). ومن بين المنظمات غير الحكومية يمكن ذكر منظمة كير والمنظمة الفرنسية للعمل الطوعي من أجل التقدم في مجال المقاصف المدرسية في إقليم تومبوكتو وغاو وكيدال، ومنظمة "الرؤية العالمية" في مجال تشييد السدود الصغيرة والطرق الريفية في كيدال وغاو، والمنظمة الفرنسية لمكافحة الجوع في مجال حفر الآبار في إقليم غاو.

٢٥- وعلى مستوى المنظمات الدولية، تندرج مساعدات **البرنامج** في إطار المشروعات التي يمولها كل من: **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** (مشروعات التنمية الريفية والأمن الغذائي في المناطق الصحروية والسهلية)؛ **صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية** وذلك في إطار الإصلاح المائي والزراعي للوادي ولمشروع تنمية سكان الرعاة في إقليم تومبوكتو؛ **وصندوق التنمية الأوروبي** في مجال تسديد السدود والتشجير في إقليم كيدال وإقليم غاو؛ **والبنك الدولي** في جميع المجالات، بما في ذلك مجال التعليم (دعم التوعية التغذوية في مدارس مرحلة الأساس) والبنيات الأساسية الريفية عن طريق برنامج المبادرات القاعدية، و**وكالة الأشغال العامة**، و**برنامج دعم القطاع الريفي**، و**البرنامج الوطني للبنيات الأساسية الريفية**، و**التعاون الحكومي البلجيكي** (حفر مائة بئر وتزويدها بالمعدات في منطقة غاو)؛ والوكالة الكندية للتنمية الدولية (تطوير قطاع القمح في ديري)؛ **الوكالة الألمانية للتعاون الفني** و**الصندوق الألماني للائتمان والتعمير** (المشروع شمال مالي وتومبوكتو وتشييد فصول دراسة في موبتي)؛ وهنالك تعاون مع **منظمة اليونيسيف** (المقاصف المدرسية في موبتي وتشييد مراكز صحية)؛ **ومنظمة الأغذية والزراعية** لإحياء أحواض الأرز (برنامج خاص بالأمن الغذائي)؛ **وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونسكو** (المقاصف المدرسية في إقليم موبتي)؛ **ومنظمة الصحة العالمية** في مجال تشييد المراكز الصحية.

أنشطة البرنامج القطري

تمويل وإعداد البرنامج القطري

٢٦- تبعا لمخطط الإستراتيجية القطرية يحتاج تنفيذ البرنامج القطري لـ ٠٠٠ ٤٤ طن من الأغذية لفترة أربع سنوات، أي بتكاليف دعم مباشر تبلغ ٢٨,٦ مليون دولار تقريبا، وبسبب وضع الموارد في **برنامج الأغذية العالمي**، سيغطي البرنامج القطري المقترح الأنشطة الأساسية فقط وستبلغ تكلفة التشغيل المباشرة ١٤,٥ مليون دولار مقابل ٧٨٨ ٢٩ طنا من السلع الغذائية توزيعها كالآتي: ٣٨ في المائة لأنشطة الغذاء مقابل العمل في قطاع الإنتاج الزراعي والبيئة والبنيات الأساسية الريفية والإصحاح والتدريب، وذلك استجابة لأولويات الحكومة وللأثر الدائم لهذه القطاعات في مجال الأمن

الغذائي ولمحاربة الفقر، ٣٢ في المائة في مجال المقاصف المدرسية و١٤ في المائة لقطاع الصحة والتغذية و١٦ في المائة للأمن الغذائي. وسوف يتم تقدير مساهمة الحكومة والشركاء الآخرين عند قيام بعثة التقدير التمهيدي لاحقا.

٢٧- وتنطلق الأنشطة المقترحة من توصيات بعثة استعراض للبرنامج أرسلت من مقر **البرنامج** في مارس/ آذار ١٩٩٧. وكانت بعثة تقدير مبدئية لأنشطة قطاع التعليم والصحة قد أرسلت برئاسة مدير عمليات الإقليم وشارك فيها موظفون من رئاسة **البرنامج** ومن المكتب الإقليمي وشارك فيها مختص في التغذية وأرسلت هذه البعثة في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧ بعد بعثة تقدير مشتركة بين **البرنامج ومنظمة الصحة العالمية** ولقد نوقشت القضايا المتعلقة بالإمداد، وهي قضايا ذات أهمية حيوية في بلد مثل مالي، خلال بعثتين لموظفي الإمداد في إقليم أفريقيا الغربية ومنطقة السهل الأفريقي، وأخيرا، ساهمت وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في تقديم الدعم الفني لإعداد البرنامج القطري المقترح.

٢٨- ستستفيد أنشطة البرنامج المقترح من تعزيز ونشر موظفين في الميدان، بدءا من مارس/ آذار ١٩٩٨، (موظفين من مكتب **البرنامج**، إنشاء مكتب للعمليات وقاعدة للإمداد في موبتي، وزيادة عدد الموظفين في المكاتب الإقليمية) وتعزيز إمكانات المكتب القطري (في مجال الإمداد والاتصالات) ومن الطرف النظير الوطني (التقييم وتدريب الموظفين المسؤولين عن إدارة المخازن عن طريق موظفي الإمداد الإقليميين، وتدريب في مجال الحاسوب، والرصد والتقييم وقضايا تمايز الجنسين، والمعدات الإمدادية وأجهزة الحاسوب لمعالجة المعطيات التي تجمع من الميدان). إلى جانب الدروس المستفادة من التدخلات السابقة (انظر الفقرة ١٨). ولقد تم تزويد المكاتب الإقليمية ببرامج حاسوبية تمكنها من معالجة واستغلال المعطيات التي تجمع من خلال المشروع على مستوى المجتمعات المحلية وتغذية البرنامج "JULIA". وسيقوم الشركاء بعملية متابعة التنفيذ للمشروعات الصغيرة عن طريق تقديم تقارير شهرية وسيساهمون في بعثات التقييم المشتركة.

العرض العام للأنشطة

٢٩- فيما يلي ملخص للأنشطة (للتفاصيل انظر الملحق الثاني).

العنصر	الكمية (بالأطنان)	تكاليف التشغيل المباشرة (بملايين الدولارات)	عدد المستفيدين المباشرين (في العام)
النشاط الأساسي			
١ - أنشطة الغذاء مقابل العمل	١٠ ٥٦٩	٤,١	٤٢١ ٠٠٠
٢ - المقاصف المدرسية	١١ ١٩٩	٥,٩	٣٦ ٠٠٠
٣ - الصحة والتغذية	٤ ٠٢٠	٢,٦	٤٧ ٠٠٠
٤ - نظام الأمن الغذائي والاستعداد لمواجهة الطوارئ	٤ ٠٠٠	١,٩	-
المجموع	***٢٩ ٧٨٨**	***١٤,٥**	**٥٠٤ ٠٠٠**

* لا تشمل هذه الأرقام أموال مشروع اللاجئين والنازحين الممتد مالي ٥٨٠٤ الذي سيستمر العمل فيه حتى منتصف عام ١٩٩٩.

أنشطة البرنامج

النشاط الأساسي الأول: أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب

٣٠- يندرج تدخل **البرنامج** في إطار أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب في إطار الأولويات الإستراتيجية للتنمية التي وضعتها حكومة مالي لتحسين ظروف معيشة السكان. وتشمل هذه التدخلات القطاعات التالية: الإنتاج الزراعي، البيئة، البنيات الأساسية الريفية، الإصحاح، التدريب.

٣١- ستستخدم مساعدات **البرنامج** في تشجيع المجتمعات المحلية في القرى للمشاركة في الأعمال التي تتطلب أيدي عاملة كثيفة وللاشتراك في الدورات التدريبية. وإلى جانب الاستراتيجية الواردة في الفقرة ٢٦، تسهم مساعدات **البرنامج** في دعم المبادرات القاعدية، لاسيما تلك التي تتقدم بها النساء، أو تكون لصالحهن. ومن أجل تحقيق نسبة ٤٠ في المائة من مشاركة النساء في أنشطة الغذاء مقابل العمل ما يعطي **البرنامج** الأولوية لأنشطة مثل تنظيف الأرض والتدريب (محو الأمية الوظيفي)، والتشجير وتثبيت السدود، وعادة ما تقوم النساء بمثل هذه الأنشطة. وحتى تتعاضد مختلف الأنشطة في البرنامج القطري، هنالك بعض المكونات مثل الإمداد بالماء وتنظيف الأرض والبنيات الأساسية الاجتماعية سيتم التركيز عليها في المدارس وفي المراكز الصحية وفي القرى المجاورة التي تستفيد أصلا من أنشطة البرنامج (المقاصف المدرسية والصحة والتغذية).

٣٢- والهدف على المدى البعيد لهذا المكون هو المساهمة في تحسين الأمن الغذائي، وفي تحسين الدخل وظروف المعيشة للسكان المعنيين بغية تأهيلهم وتأهيل أعضاء المجتمعات المحلية المستفيدة لاسيما النساء حتى يستطيعوا الحصول على المهارات اللازمة التي تمكنهم من تولي أمر أنفسهم، والاضطلاع بالتنمية بشكل ذاتي. والنتائج المنتظرة من هذا المشروع هي التالية: زيادة إنتاجية الأرض في الأراضي الزراعية، إصلاح وحدات الإنتاج الجديدة المخصصة للزراعة المروية، تخفيض التعرية بسبب الرياح والمياه، زيادة المساحة المزروعة بالأشجار، تحسين ظروف المعيشة في القرى بفضل البنيات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية القاعدية وبفضل تحسين الظروف الصحية وظروف الصحة العامة. وستتركز أنشطة تدريب القرويين على تقنيات التنشيط والإرشاد والإدارة ومحو الأمية الوظيفي.

٣٣- لكل مشارك في أنشطة الغذاء مقابل العمل الحق في حصة غذائية عائلية مقابل كل يوم عمل يكون قوامها خمس حصص فردية في حالة المشاركة في قطاعات الزراعة والبيئة والبنيات الأساسية الاجتماعية والاصحاح. ويكون قوام الحصة المنزلية ثلاث حصص فردية في حالة المشاركة في الدورات التدريبية (أنظر الملحق الثاني).

٣٤- كمية الأغذية المطلوبة لهذه الأنشطة ١٥٠ ١٠ طنا من الحبوب و٤١٩ طنا من الزيوت النباتية. وتبلغ تكاليف التشغيل المباشرة ٤,١ مليون دولار.

النشاط الأساسي الثاني: المقاصف المدرسية

٣٥- تعتبر مؤشرات النظام التعليمي في مالي بين الأقل في العالم بأسره. لم يتلق أكثر من ٨٠ في المائة من السكان القادرين على العمل أي شكل من أشكال التعليم. ويبلغ معدل الالتحاق بالمدرسة في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي ٤٢ في المائة وذلك تبعا لإحصاءات عام ١٩٩٥-١٩٩٦، مع وجود فارق كبير بين نسبة الأولاد والفتيات (٥١ في المائة

للأولاد و٣٣ في المائة للفتيات). وينخفض هذا المعدل بنسبة ثلاثة أضعاف في المناطق الريفية (٢٧ في المائة) مقارنة بالمناطق الحضرية (٨٠ في المائة) وتنخفض هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها في أقاليم كيدال (١٩ في المائة)، إقليم كومبوتكو وإقليم موبتي (٢٣ في المائة)، إلى جانب إقليم غاو (٣١ في المائة). وأشارت الدراسة التي أجرتها الإدارة الوطنية للإحصاء والحاسوبية في عام ١٩٩٧ إلى أن السكان البالغ أعمارهم بين سن ٧ إلى ١٢ سنة في هذه الشريحة من السكان يتناقص فيها عدد التلاميذ المنحدرين من أسر فقيرة كلما صعدنا في النظام التعليمي. تعتبر مشكلة الحصول على الطعام ومشكلة السكن بالقرب من المدرسة في حالة بعد المدرسة عن مكان السكن من العوامل الأساسية لترك الدراسة من قبل تلاميذ الأسر الفقيرة. إن مشاركة الفتيات في الأعمال المنزلية والتكلفة المرتفعة للتعليم تمثل عوائق إضافية لالتحاق الفتيات بالمدارس وبمستوى أدائهن بالمدرسة.

٣٦- تهدف مساعدات **البرنامج** للمقاصف المدرسية إلى دعم برنامج المقاصف المدرسية الذي يهدف إلى تحقيق التالي بحلول عام ٢٠٠٨:

(أ) زيادة مستوى التعليم ليصل إلى ما أقله ٧٥ في المائة وتخفيض الفارق بين الأقاليم وبين المدينة والريف؛

(ب) زيادة مستوى التعليم للفتيات من ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٧٠ في المائة؛

(ج) تحسين مستوى التعليم الأساسي؛

(د) ضمان تحويل الدخل لصالح السكان الفقراء الذين يعانون من المخاطر في الأقاليم المعنية بالمساعدات.

٣٧- يتمثل دعم **البرنامج** خلال الفترة التي يعطيها البرنامج القطري لتقديم المساعدات إلى ٣٠ ٠٠٠ تلميذ من تلاميذ المدارس الابتدائية الخارجيين وستة آلاف تلميذ من تلاميذ الداخليات. وستغطي الأولوية لمدارس البدو ومدارس المجتمعات المحلية وخصوصا تلك الموجودة في الأقاليم التي تعاني من نقص كبير في الأمن الغذائي والمدارس التي تقدم خدماتها لرقعة جغرافية كبيرة. وستقدم للتلاميذ يوميا وجبة غذائية. أما في الداخليات التي يتجمع فيها أبناء البدو ستقدم وجبتان. وبغرض تشجيع قيد الفتيات في المدارس في المناطق التي يكون فيها ذلك القيد منخفضا انخفاضا كبيرا، تقدم إلى جانب الوجبة التي تؤخذ في المقصف المدرسي، حصة من الزيت مرتين في الشهر (علبة زيت سعة أربعة لترات لكل تلميذة) وستقدم هذه العلب للفتيات اللائي يحضرن ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من أيام الدراسة في الشهر (أنظر الملحق الثاني). إلى جانب ذلك تقدم بعض المعدات مثل العربات أو الطواحين التي تهدف إلى تسهيل عمل النساء (جلب الماء وحمل التلاميذ إلى المدارس وطحن الحبوب) وستقدم هذه المعدات إلى بعض القرى بشكل تجريبي.

٣٨- قبل أن يقدم **البرنامج** مساعداته، يتأكد من أن الشركاء في إدارة المدرسة (آباء التلاميذ والمعلمون والمجتمع المدني) قد تم توعيتهم وإعدادهم لإدارة الأغذية وإدارة المقصف المدرسي. ويجب أن يتوفر للمقصف المدرسي بنية أساسية دنيا تتمثل في وجود (مخزن ومصدر للمياه)، وعلى كل مقصف أن يلتزم بدفع جزء من تكاليف التشغيل. وبغرض تحقيق ذلك، ستشجع الحدائق المدرسية وغيرها من الأنشطة الأخرى في القرى المجاورة، عن طريق أنشطة الغذاء مقابل العمل.

٣٩- تقدر كميات الأغذية اللازمة لتسيير المقاصف المدرسية بحوالي ٨٠٠ ٧ طن من الحبوب، و٤٤٩ ١ طنا من الزيوت (٨١٠ أطنان منها عبارة عن حصة خاصة بالفتيات)، و٩٥٠ ١ طنا من البقوليات.

النشاط الأساسي الثالث: الصحة والتغذية

٤٠- تتأثر الحالة الصحية في مالي كثيرا بنقص البنيات الأساسية (تغطي البنيات الأساسية الصحية ٣١ في المائة فقط وفقا لاحصاءات ١٩٩٠)، وتتميز الأوضاع الصحية أيضا بتدني مستوى استخدام الخدمات المقدمة. يبين تحليل الوضع التغذوي والغذائي أربعة أنواع من المشكلة الأساسية: النقص الكبير في البروتين المولد للطاقة لدى الأطفال في سن ما قبل المدرسة (يحدث تأخر النمو سوء تغذية مزمن يصيب ٣٠,١ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات ويعكس الهزال حالة سوء تغذية مزمنة تصيب ٢٣.٣ في المائة من الأطفال من نفس العمر)، النقص في البروتين المولد للطاقة لدى التلاميذ، النقص الكبير في المغذيات الدقيقة (فيتامين (أ) واليود والحديد) ومعدل مرتفع من المواليد الذين يولدون بوزن ناقص.

٤١- يرتفع معدل سوء تغذية صغار الأطفال فجأة عندما يصلون إلى سن ستة أشهر، ويرتفع من نسبة ٥ في المائة للطفل الرضيع إلى ١٤ في المائة عندما يكون الطفل بين سن ٦ إلى ١١ شهرا عندما يتم تكملة حليب الأم بغذاء جامد، ثم ترتفع هذه النسبة إلى ٤٠ في المائة بين سن ١٢ إلى ٢٤ شهرا عندما يصير الغذاء الجامد هو المصدر الرئيسي لتغذية الطفل.

٤٢- منذ عام ١٩٩٣، وضعت الحكومة استراتيجية للتنمية الصحية تقوم على مفهوم الصحة الأولية، وعلى مبادئ مبادرة باماكو. وتقوم هذه المبادرة على مفهوم المناطق الصحية والشراكة بين المجتمع المحلي والسلطات الإدارية. وهذه الاستراتيجية هي الأساس للخطة العشرية للتنمية الصحية والاجتماعية ١٩٩٨-٢٠٠٨ وهي عبارة مشاركة بين المجتمعات المحلية والتي تندرج في البرنامج الخماسي ١٩٩٨-٢٠٠٢ للتنمية الصحية والاجتماعية.

٤٣- وفي إطار هذه الخطة، تنقسم كل وحدة إدارية إلى دوائر صحية وتحدد برنامجا خماسيا. وتضم كل دائرة صحية ما بين ٧ إلى ١٠ قرى أي عدد من السكان يتراوح بين خمسة إلى عشرة آلاف من السكان في مساحة يبلغ قطرها ١٥ كيلومترا وهذه الدائرة مزودة بمركز لصحة المجتمع، ومركز للصحة المعززة يقدم حزمة من الأنشطة. وتشمل حزمة الأنشطة أنشطة علاجية وأنشطة للوقاية (استشارات ما قبل الولادة وما بعدها، تطعيم النساء الحوامل والأطفال، وتنظيم الولادات، مراقبة النمو والتطور النفساني والجسماني للطفل، وما إلى ذلك). وأنشطة للتوعية تتكون أساسا من دورات (للمعلومات والتعليم والاتصال) عن موضوعات مختلفة.

٤٤- بدأ تنفيذ السياسة الصحية متأخرا في أقاليم الشمال. ولا يحصل ثلثا سكان هذه الأقاليم على مراكز لصحة المجتمع أو مراكز للصحة المعززة. والأنشطة الوقائية لهذه المراكز غير مرضية وهنالك نسبة تردد منخفضة جدا على هذه المراكز. لهذا السبب ليس هنالك اهتمام كامل بصحة الأطفال وصحة الراشدين.

٤٥- ساهمت مساعدات **البرنامج** في هذا القطاع في توزيع مكون غذائي إضافي وفي تحسين الوضع التغذوي للسكان، لاسيما الأطفال الصغار والحوامل والمرضعات عن طريق تسهيل حصولهم على الخدمات الصحية الأساسية.

٤٦- وتبعا لنموذج مشروع مشابه يدعمه **البرنامج** في قطر مجاور، سيتم استعمال خليط الذرة بالصويا في انتظار وضع وجبة غذائية تكميلية من المنتجات المحلية. وسوف يتم اختبار هذا الخليط في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٠ وسيغطى ذلك عن طريق المشروع العاجل في المسائل الصحية والتغذوية. ومن ناحية أخرى، يمثل دعم البرنامج للدورات التدريبية في مجال المعلومات والتعليم والاتصالات في مجالات الصحة والتغذية، وتعزيزا لزيادة نسبة التردد على المراكز الصحية في أساط المجموعات السكانية المعنية بالمساعدات، وستشجع أنشطة الغذاء مقابل العمل تشييد وتأهيل المراكز الصحية وأنشطة الاصحاح.

٤٧- يتم تدخل **البرنامج** في إطار المشروع (PRODESS) في تعاون وثيق مع الحكومة ومع الشركاء ومع السكان المعنيين. وتستفيد المساهمات المقدمة في هذا المجال من التجربة المكتسبة جزئيا من تطبيق المشروع العاجل لنفس القطاع، ومن دعم الهيئات التي تشارك في التمويل وفي تأهيل مراكز صحة المجتمع **(منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والتعاون الفني الألماني) ووكالة تنفيذ برامج برنامج الأغذية العالمي** بالنسبة لأنشطة الاصحاح.

٤٨- سيتلقى ٤٧ ألف من النساء الحوامل والمرضعات والأطفال ما بين سن ٦ أشهر إلى ٣٦ شهرا، خلال سنوات البرنامج القطري الأربع، ٢٤٠ ٣ طنا من الأغذية التكميلية خلال فترة يبلغ متوسطها ١٨٠ يوما وستصل كمية الأغذية الموزعة ٠٢٠ ٤ طنا، بتكاليف تشغيل مباشرة تبلغ ٨٢٠ ٥٧٩ ٢ دولارا.

النشاط الأساسي الرابع: تعزيز نظام الأمن الغذائي والاستعداد لمواجهة الطوارئ

٤٩- يلعب برنامج هيكلة أسواق الحبوب دورا أساسيا في نظام الأمن الغذائي في مالي. ولقد أتاح هذا البرنامج تحسين مستوى الأمن الغذائي في البلاد بشكل ملحوظ بفضل تحرير الأسواق الذي قاد إلى زيادة في الإنتاج وفي وضع نظام للإنذار المبكر على المستوى الوطني وعن طريق معالجة الأزمات الغذائية المؤقتة. وقد اقترح في إطار الأنشطة التي حددتها الخطة متوسطة الأجل ٩٧-٩٩ لبرنامج هيكلة أسواق الحبوب أن تكون معونة **البرنامج** متناسقة مع مساهمات الشركاء الآخرين (كندا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا) وعلى الحكومة أن تساهم بالتالي:

(أ) وضع وسائل جديدة للاستجابة للأزمات الغذائية، وهذه الآليات هي خطة التدخل الطارئ، ووحدة المراقبة التي يوجد مقرها في مكتب المنتجات الزراعية لمالي وصندوق الأمن الغذائي؛

(ب) تحسين جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالوضع الغذائي للسكان حتى يستطيع نظام الإنذار المبكر حساب تحليل هذه البيانات بشكل دقيق وتحديد الأهداف لتوسيع إطار التوصيات؛

(ج) وضع بدائل للتوزيع المجاني لاسيما عن طريق تكوين رصيد مخزون غذائي على مستوى القرى.

٥٠- وسيتم تحديد الأنشطة التي يتوجب على **البرنامج** تمويلها عن طريق الإجراء العادي المتبع في برنامج هيكلة أسواق الحبوب الذي يتطلب تنسيقا تاما بين مختلف الشركاء الخارجيين وحكومة مالي. وتحدد اللجنة الإدارية التي تشترك فيها جميع الجهات المانحة، **البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة** وقريبا **التعاون الحكومي البلجيكي**، برنامجا تشغيليا تموله الجهات المانحة. وتوضع خطة العمل السنوية بتنسيق مع الحكومة التي تحدد الإطار وحجم مشاركتها في البرنامج. وستكون مساهمة **البرنامج** خلال فترة البرنامج القطري في شكل مساهمة تبلغ ٠٠٠ ٤ طن من دقيق القمح. وسيستغل المقابل المالي الذي يتم الحصول عليه من بيع القمح في تمويل الصندوق المشترك للمقابل التابع لبرنامج هيكلة أسواق الحبوب. وتبلغ تكاليف التشغيل المباشرة التي ستقدم للبلاد لشراء هذه الكميات من دقيق القمح ١,٨٨ مليون دولار.

المخاطر والمشكلات الرئيسية

٥١- إذا ما وقعت أزمة غذائية كبرى نتيجة لكارثة طبيعية عظيمة كالجفاف مثلا، يمكن أن يؤثر ذلك سلبا على البرنامج القطري ويؤدي إلى حالات طوارئ وإلى استيراد الكثير من السلع الغذائية بشكل يفوق طاقات المخزون الاحتياطي من الأغذية. وفي هذه الحالة سيظل **البرنامج** إلى جانب الحكومة والجهات المانحة يلعب دورا أساسيا في إطار برنامج هيكلة أسواق الحبوب الذي سوف يتم اللجوء إليه لإدارة الكارثة وتخفيف آثارها. ومن ناحية أخرى، فإن **لبرنامج الأغذية العالمي** خبرة طويلة في إدارة المعونة الغذائية في مالي بفضل وجوده في مختلف المواقع (أربعة مكاتب إقليمية) وانتشاره في الأقاليم التي تتعرض للمخاطر، لكل ذلك سيكون له دوره في تقييم الاحتياجات وتحديد الأهداف والاستراتيجيات التي يجب اتباعها في حالة حدوث كارثة غذائية.

٥٢- من العناصر الأخرى التي تنطوي على مخاطر تكييف الاستراتيجيات وإمكانات البرنامج القطري لعملية المركزية التي يفترض أن تقود إلى تنسيق أفضل ومشاركة أكبر للسكان. وسيكون للوحدات الإدارية اللامركزية سلطات كبرى في مجال الأمن الغذائي والتعليم والصحة.

التقييم المبدئي

٥٣- يغطي البرنامج القطري المقترح الفترة الممتدة من ١٩٩٩/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١. وتتطابق الأشهر الست الأولى مع تنفيذ مشروع اللاجئين والنازحين الممتد مالي ٥٨٠٤ والمشروعات العاجلة في مجال التعليم والصحة والتغذية، التي تم تقييمها في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧. وسيستفيد التقييم المبدئي لأنشطة البرنامج القطري المقترح من التغيير المرحلي الخارجي لمشروع اللاجئين والنازحين الممتد مالي ٥٨٠٤ الذي سوف يجرى في سبتمبر/ أيلول -أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨، إلى جانب تقييم المشروعات العاجلة التي ذكرت أعلاه. ومن شأن كل ذلك أن يتيح فرصة للاستفادة من دروس ذلك لتحديد الأهداف والاستراتيجيات بشكل أدق.

٥٤- وبعد إجازة البرنامج القطري، سترسل بعثات تقييم مبدئي للأنشطة المزمع تنفيذها في إطار البرنامج القطري وسيقوم المكتب القطري في مالي بمساعدة فنية من المكتب الإقليمي **للبرنامج** ومن مقر **البرنامج** ومن الخبراء الوطنيين المحليين والخبراء الخارجيين. وستتألف هذه البعثات من ممثلين للشركاء الأساسيين **للبرنامج**، مثل لاجيتيب بالنسبة لأعمال الإصحاح، **ومنظمة الأغذية والزراعة** لأعمال استصلاح الأراضي والمنشآت المائية الزراعية، **والبنك الدولي** بالنسبة لمكون التغذية، والمنظمة الفرنسية للعمل التطوعي من أجل التقدم ومنظمة كير للمقاصف المدرسية.

تنفيذ البرنامج القطري

تعزيز القدرات

٥٥- ستقوم الحكومة، عن طريق الإدارات الفنية في مختلف الوزارات والهيئات الحكومية إلى جانب مختلف الجمعيات القاعدية بتوفير الموظفين اللازمين لتنفيذ البرنامج القطري. وستختار الحكومة أفضل العناصر وأكفأها للإشراف على البرنامج القطري **للبرنامج**. وسيتولى **برنامج الأغذية العالمي** تحديث معارف هؤلاء الموظفين وتدريبهم. وسيعين مكتب **البرنامج** في مالي مختصا في التغذية وتكنولوجيا الأغذية لإعداد وتوزيع العنصر الغذائي التكميلي. وستكمل الموارد المحدودة **للبرنامج** لتعزيز القدرات عن طريق الأموال التي تجمع محليا أو التي تقدمها الجهات المانحة الثنائية أو متعددة الأطراف أو المنظمات غير الحكومية في إطار الدعم المؤسسي للعمليات اللامركزية. وسيتمثل هذا التعزيز المؤسسي في حشد القدرات الاجتماعية والتقنيات اللازمة في تحديد وتقييم الاحتياجات إلى جانب تقنيات الإدارة.

٥٦- سيتولى **البرنامج** تدريب النظراء المحليين في مجالات مختلفة منها: تحليل البيانات وقضايا تمايز الجنسين، وإدارة المخزونات، والمتابعة والرصد والإبلاغ. ومن الضروري أيضا أن تقوم المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة والدراية بتدريب أعضاء روابط القرى الذين سيعهد إليهم في إطار نشاط أو آخر إدارة كميات كبيرة من الأغذية (روابط آباء التلاميذ وجمعيات صحة المجتمع). وستقوم هذه الجمعيات أيضا بدور حلقة الوصل لعملية التوعية للأنشطة الأخرى للبرنامج إلى جانب وسائل تنفيذ هذه الأنشطة.

جوانب الإمداد

٥٧- نسبة للتركيز الجغرافي للأنشطة في أربعة أقاليم في شمال البلاد، قام البرنامج بنشر موظفيه منذ شهر مارس/آذار ١٩٩٨، في موبتى وفي المكاتب الفرعية. وتقوم القاعدة الامدادية في موبتى بدور مركز التخزين والمركز المؤقت لحركة الأغذية المستوردة وتلك التي يتم شراؤها محليا، للأقاليم الأخرى تبعا لاحتياجاتها. ونسبة لتوافر الحبوب محليا، فإن **البرنامج** سيعزز من سياسة المشتريات المحلية للسلع (الحبوب والجذور) وسيتم ذلك وفقا لتوافر الموارد. أما السلع المستوردة فستأتي عن طريق ميناء أبيدجان وليس عن طريق ميناء داكار، كما كان الحال سابقا، وذلك لأن خط السكك الحديدية من داكار قد صار باليا ولم يعد النقل بالسكك الحديدية كافيا.

٥٨- وفي خلال فترة البرنامج القطري، سيظل **البرنامج** يدفع دعما لنفقات النقل البري والتخزين والمناولة وسيمثل هذا الدعم ١٠٠ في المائة من التكاليف، وذلك بسبب وضع **البرنامج** في مالي. وسيكون أكثر فعالية **للبرنامج** وأكثر اقتصادا أن يتولى دفع الترحيل والنقل السنوي مباشرة وسوف يعهد إلى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بتنفيذ ذلك.

التنسيق، والتنفيذ والإبلاغ

٥٩- سيتم إنشاء لجنة وزارية لتنسيق البرنامج القطري وستضم هذه اللجنة ممثلين عن الوزارات التالية: وزارة التنمية الريفية، وزارة التعليم الأساسي، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، والحكومات المحلية. وسيعهد إلى هذه اللجنة بفحص قضايا السياسات والقيام بمهمة التنسيق وتنفيذ البرنامج القطري على المستوى الوطني وإجازة الأهداف

السنوية وتخصيص الموارد. وسيساهم في هذه الجمعية ممثلو المنظمات غير الحكومية الرئيسية المشتركة في تنفيذ أنشطة **البرنامج** وسيساعدها في ذلك **البرنامج** وممثلو الجهات المانحة الرئيسية.

٦٠- هنالك مكتب تنسيقي فني على مستوى الوزارات التي تعمل في القطاعات التي تعني **برنامج الأغذية العالمي**. ويتولى مكتب التنسيق هذا دراسة قضايا التخطيط والبرمجة وتنفيذ وتمويل الأنشطة. ومن مهام مكتب التنسيق الفني أيضا جمع المعلومات من كل المستويات وإعداد التقارير الدورية عن الموارد والمنجزات لكل نشاط من الأنشطة.

٦١- وعلى المستوى الإقليمي، هنالك لجنة للتوجيه تضم مسؤولين إقليميين عن مختلف الوزارات المعنية والمسؤول عن المكتب الفرعي **للبرنامج**، وتضطلع هذه اللجنة بالجوانب التشغيلية وبتنفيذ توصيات اللجنة الوزارية. وتقوم هذه اللجنة أيضا بإعداد التقارير عن الأنشطة في الأقاليم انطلاقا من البيانات التي يتم جمعها من المسؤولين الفنيين. وتحت إشراف المكتب التشغيلي في موبتي وعن طريق المكاتب الفرعية يقوم **برنامج الأغذية العالمي** بمسؤولية إدارة وتنظيم نقل الأغذية حتى تصل إلى المستفيدين ويقوم، بالدعم المنهجي والفني اللازمين لتنفيذ الأنشطة.

٦٢- من خلال **إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية**، تم وضع هياكل مختلفة (لجنة للتوجيه، جماعة عمل لموضوعات معينة، لجان للمتابعة) وذلك لتعزيز القدرات في التشاور والتنسيق بين مختلف مكونات **منظومة الأمم المتحدة** في مالي. ومن ناحية أخرى، وفي إطار تنفيذ البرامج القطاعية، تقوم لجان التوجيه والتنسيق بعملية متابعة الأنشطة بما في ذلك أنشطة **برنامج الأغذية العالمي** في كل قطاع من القطاعات.

٦٣- وتعزيزا لنظام الإبلاغ، هنالك تدابير مؤسسية تتعلق بطرق الرصد والمراجعة لكل الموارد التي تم تخصيصها لكل نشاط من الأنشطة وسترد تفاصيل عن ذلك في تقرير عن كل نشاط من الأنشطة.

تعديلات وتدابير إضافية

٦٤- سيقوم المكتب القطري في مالي بالإشراف التام على منجزات الأنشطة التي تدخل في إطار البرنامج القطري. ولتحقيق ذلك، سيقوم نشاط **البرنامج** على تحليل تقارير المشروعات التي تقدمها الحكومة أو يقدمها المكتب الإقليمي نفسه، والنتائج التي تخلص إليها بعثات الرصد والتقييم لموظفي **البرنامج** عند الزيارات الميدانية، إلى جانب ملاحظات الشركاء التشغيليين. يقوم المكتب القطري بتلخيص هذه النتائج ونتائج تقييمه للأوضاع في تقاريره نصف السنوية وستعد هذه التقارير في تعاون وثيق مع النظير الوطني، والشركاء في عملية التنمية واللجنة الوزارية لتنسيق برامج **برنامج الأغذية العالمي**. وستتولى هذه اللجنة أيضا تحليل أسباب المشكلات وستقدم مقترحات لحل هذه المشكلات والتدابير التصحيحية عند الاقتضاء.

مشاركة المستفيدين في التخطيط للأنشطة والنهوض بالمرأة

٦٥- ومن ناحية أخرى، يندرج البرنامج القطري المقترح في إطار البرامج القطاعية التي وضعتها الحكومة بمشاركة السكان المستفيدين أنفسهم. وتهدف مساعدات **البرنامج** في إطار أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب إلى حشد السكان المستفيدين للاستجابة لتلبية احتياجاتهم. ويستخدم جميع شركاء **البرنامج** منهاج المشاركة الذي يجعل من السكان المستفيدين مشاركين وصنعاء لعملية التنمية التي تخصهم وفي ذلك ضمان لاستمرارية الأنشطة.

٦٦- أما فيما يتعلق بالمقاصف المدرسية، فيقوم الآباء وممثلو التلاميذ بالمشاركة التامة في إدارة المقاصف وفي البحث عن حلول حتى يكون المقصف مدارا إدارة تامة عن طريق المجتمع المحلي. ويقوم المجتمع المحلي وجمعيات صحة المجتمع بتحديد المستفيدين من أنشطة التغذية والصحة. وتقوم أنشطة الغذاء مقابل العمل أيضا على مبادرات من القاعدة عن طريق جمعيات القرى. ويحدد الشركاء في التنفيذ الاحتياجات اللازمة في مجال التدريب وذلك عند وضع البرنامج القطري موضع التنفيذ بغية مشاركة المستفيدين في تصميم وإدارة أنشطة المشروع.

٦٧- يهدف البرنامج القطري إلى أن تكون نسبة مشاركة النساء ٥٠ في المائة من عدد المستفيدين في جميع الأنشطة. ولتحقيق هذا الهدف، واستنادا إلى الدراسة التي قام بها مكتب البرنامج عن آثار معونة **البرنامج** على النساء في مالي، سيتم تركيز بعض الأنشطة على النساء. ففي إطار أنشطة الغذاء مقابل العمل وحتى تكون نسبة النساء ٤٠ في المائة من المستفيدين سيتم إيلاء الأولوية لمشاركة النساء بشكل تفضيلي للأنشطة التي تشارك فيها النساء. وينتوي **البرنامج** توثيق تعاونه مع مكاتب التنسيق الإقليمية للنهوض بالمرأة والمنظمات النسائية غير الحكومية. وفي المقاصف المدرسية تتلقى الفتيات حصة إضافية، وذلك بغرض تشجيع الفتيات وتحقيقا للمساواة بين الجنسين في تخصيص الموارد (حتى يرتفع عدد الفتيات من ٤٠ إلى ٥٠ في المائة).

٦٨- تتوجه أنشطة الصحة والتغذية بشكل رئيسي وحصري للنساء والأطفال الصغار. وستوجه البنود غير الغذائية لمختلف الأنشطة إلى النساء بصفة رئيسية. وسيظل المكتب القطري مشاركا في مجموعات التشاور في إطار **منظومة الأمم المتحدة** عن موضوع تمايز الجنسين وبغرض تدريب الموظفين المشاركين في تنفيذ البرنامج القطري.

التقييم

٦٩- في إطار تنفيذ البرنامج القطري سيتواصل الإجراء الذي وضع في إطار برنامج اللاجئين والنازحين الممتد مالي ٥٨٠٤، وسيكون التقييم أداة للإدارة ولتوجيه تدخلات **البرنامج**. والتقييم من اختصاصات المكاتب الفرعية وموظفي الرصد والتقييم. وسيقوم بالتقييم بشكل مشترك الجهات المانحة **ومنظمات الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية المشاركة في التنفيذ إلى جانب المستفيدين أنفسهم. وستزداد أهمية عمليات التقييم بسبب أن تدخلات البرنامج تعتبر جديدة في مجالين من المجالات الثلاثة المعنية. ولتحقيق ذلك من الضروري تنظيم حلقات عمل على المستوى الإقليمي والمستوى الوطني لتوعية الأفراد المعنيين.

٧٠- يعتبر التقييم المرحلي للبرنامج مناسبة للحصول على رأي خارجي عن أداء البرنامج. وسيتيح هذا التقييم المناسبة، وفقا لتطور عناصر المخاطرة، لتوجيه وتحسين تنفيذ البرنامج القطري، خلال النصف الثاني من مدة التنفيذ. ومن الضرورة متابعة الأثر التغذوي لبعض الأنشطة عن كثب. ولتحقيق ذلك وفي إطار الموارد المتوافرة ينبغي إجراء دراسات تغذوية في إطار مكون المقاصف المدرسية ومكون الصحة والتغذية.

الملحق الأول

المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بحسب الأقاليم

الإقليم	السكان ١٩٩٦[١]		معدل الالتحاق بالمدارس ١٩٩٥/١٩٩٦[٢]			معدل وفيات الأطفال[٣]	معدل سوء التغذية للأطفال من سن صفر إلى ٣ سنوات[٤]	القابلية للتعرض لمخاطر انعدام الأمن الغذائي في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧[٥]				توصية معونة غذائية مجانية ١٩٨٨/١٩٩٥[٦]
			المجموع	الأولاد	الفتيات			مطلق/ حاد (في المائة)		متوسط (في المائة)		
	لكل ١٠٠٠ نسمة	في المائة	في المائة	في المائة	في المائة	صفر في المائة	في المائة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧	كيلوغرام/ شخص
كايس	١ ٢٨٧	١٤	٣٥	٤٥	٢٤	٢٥٩	٣٨	صفر	صفر	١٠	صفر	١٠
باماكو	٨١٠	٩	١٣١	١٣٥	١٢٧	١٤٩	٢٩	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
كوليكورو	١ ٤٤٣	١٦	٤٤	٥٦	٣١	٢٣٢	٤١	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٦
سيكاسو	١ ٥٩٩	١٧	٣٨	٤٨	٢٨	٢٣٢	٤٤	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سيغو	١ ٦٢٤	١٨	٣٧	٤٥	٢٨	٢٧٤	٤١	صفر	صفر	٦	صفر	١٣
موبتي*	١ ٤٨١	١٦	٢٣	٢٨	١٨	٣٢٥	٤١	١٠	٣٤	٢٣	٣	٣٨
تومبوكتو*	٥١٥	٦	٢٣	٢٧	١٩	٢٣٧	٤١	٢٨	٥٦	٢٤	٢٥	٣٢
غاو*	٣٦٢	٤	٣١	٣٩	٢٢	٢٣٧	٤١	٦١	١٧	١٤	٨	٤٠
كيدال*	٧٠	صفر	١٩	٢٥	١٣	٢٣٧	٤١	٨٣	٣٣	١٧	١٣	٧٩
المجموع	**٩ ١٩١**	**١٠٠**	**٤٢**	**٥١**	**٣٣**	**٢٣٨**	**٤٠**	**٧**	**١٠**	**٨**	**٢**	

المصادر:

(١) إدارة الإحصاء والحاسوبية، مفوضية التخطيط.

(٢) تقرير عن تحليل الأوضاع في مالي. **منظمة اليونيسيف** ١٩٩٦.

(٣) مسح السكان والصحة ١٩٩٥/١٩٩٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) بيانات نظام الإنذار المبكر من المجاعات ١٩٩٦و١٩٩٧.

(٦) توصية بمعونة غذائية مجانية ١٩٨٨/١٩٩٥. نظام الإنذار المبكر.

(*) الأقاليم المعنية بأنشطة **البرنامج**.

الملحق الثاني

البرنامج القطري لمالي (١٩٩٩-٢٠٠٢)

النشاط	السلعة	الكمية (بالأطنان)	القيمة (بالدولارات)	تكاليف النقل البحري (بالدولارات)	النقل البري (بالدولارات)	النقل الداخلي والتخزين والمناولة (بالدولارات)	مجموع التكاليف (بالدولارات)
١ - الغذاء مقابل العمل	ذرة رفيعة/ دخن[1]	١٠ ١٥٠	٣ ٠٤٥ ٠٠٠	صفر	صفر	٦٠٩ ٠٠٠	٣ ٦٥٤ ٠٠٠
	زيت	٤١٩	٢٩١ ٢٠٥	٧٣ ٣٢٥	٥٨ ٦٦٠	٢٥ ١٤٠	٤٤٨ ٣٣٠
المجموع الفرعي	**المجموع الفرعي**	**١٠ ٥٦٩**	**٣ ٣٣٦ ٢٠٥**	**٧٣ ٣٢٥**	**٥٨ ٦٦٠**	**٦٣٤ ١٤٠**	**٤ ١٠٢ ٣٣٠**
٢ - المقاصف المدرسية	ذرة رفيعة/ دخن[1]	٧ ٨٠٠	٢ ٣٤٠ ٠٠٠	صفر	صفر	٤٦٨ ٠٠٠	٢ ٨٠٨ ٠٠٠
	زيت	١ ٤٤٩	١ ٠٠٧ ٠٥٥	٢٥٣ ٥٧٥	٢٠٢ ٨٦٠	٨٦ ٩٤٠	١ ٥٥٠ ٤٣٠
	بقوليات	١ ٩٥٠	٩٢٦ ٢٥٠	٢٥٣ ٥٠٠	٢٧٣ ٠٠٠	١١٧ ٠٠٠	١ ٥٦٩ ٧٥٠
المجموع الفرعي		**١١ ١٩٩**	**٤ ٢٧٣ ٣٠٥**	**٥٠٧ ٠٧٥**	**٤٧٥ ٨٦٠**	**٦٧١ ٩٤٠**	**٥ ٩٢٨ ١٨٠**
٣ - الصحة والتغذية	ذرة رفيعة/ دخن[1]	٧٥٠	٢٢٥ ٠٠٠	صفر	صفر	٤٥ ٠٠٠	٢٧٠ ٠٠٠
	زيت	٣٠	٢٠ ٨٥٠	٥ ٢٥٠	٤ ٢٠٠	١ ٨٠٠	٣٢ ١٠٠
	أغذية للفطام	٣ ٢٤٠	١ ٢٠٨ ٥٢٠	٤٢١ ٢٠٠	٤٥٣ ٦٠٠	١٩٤ ٤٠٠	٢ ٢٧٧ ٧٢٠
المجموع الفرعي		**٤ ٠٢٠**	**١ ٤٥٤ ٣٧٠**	**٤٢٦ ٤٥٠**	**٤٥٧ ٨٠٠**	**٢٤١ ٢٠٠**	**٢ ٥٧٩ ٨٢٠**
٤ - الاحتياطي الغذائي	دقيق القمح	٤ ٠٠٠	٩٢٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠	٥٦٠ ٠٠٠	صفر	١ ٨٨٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي		**٤ ٠٠٠**	**٩٢٠ ٠٠٠**	**٤٠٠ ٠٠٠**	**٥٦٠ ٠٠٠**	**صفر**	**١ ٨٨٠ ٠٠٠**
المجموع الفرعي		**٢٩ ٧٨٨**	**٩ ٩٨٣ ٨٨٠**	**١ ٤٠٦ ٨٥٠**	**١ ٥٥٢ ٣٢٠**	**١ ٥٤٧ ٢٨٠**	**١٤ ٤٩٠ ٣٣٠**

(١) مشتريات محلية من الدخن والذرة الرفيعة بمتوسط سعر ٣٠٠ دولار للطن تسليم نقاط التسليم الأمامية.